الصحافة العربية: الأحزاب الحاكمة بكردستان غير حريصة لتجديد شرعيتها ولا إنتخابات قريبة

يواجه إقليم كردستان في شمال العراق أزمة دستورية في غياب برلمان يقوم بمهامه، في ظل عدم وجود أي مؤشرات توحي بإمكانية إجراء انتخابات تشريعية نهاية العام الجاري.

ويرى متابعون أن بعد قرار المحكمة الاتحادية في العراق القاضي بعدم دستورية تمديد عمل برلمان كردستان فإن المؤسسات المنبثقة عنه باتت فاقدة بدورها للشرعية، لكن الإشكال يكمن في أن الأحزاب الحاكمة لا تبدو حريصة على تجديد شرعيتها، وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويوضح المتابعون أن هذا الوضع يجعل من الحكومة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي ويترأسها مسرور بارزاني، لها مطلق الصلاحيات في التصرف في الإقليم دون أي رقابة من السلطة التشريعية، لافتين إلى أن تصريحات قيادات الحزب بشأن حرصهم على إجراء الإستحقاق في الموعد الذي جرى تحديده في فبراير لا يعدو كونه محاولة للتملص من المسؤولية و تحميل القوى الأخرى المسؤولية.

ويرى المتابعون أن الشريك الثاني في الحكم الاتحاد الوطني هو أيضا لا يرى مصلحة في إجراء الاستحقاق

بالصيغة الحالية من حيث القوانين الانتخابية القائمة وأيضا موقفه من مفوضية الانتخابات، ويخشى الحزب أن يفقد في ضوء ذلك المزيد من المقاعد، الأمر الذي سيضعف موقفه السياسي في الإقليم.

وكانت المحكمة الاتحادية، وهي أعلى هيئة قضائية في العراق، قضت في مايو الماضي بعدم دستورية القرار الصادر في عام 2022 بتمديد عمل برلمان كردستان لمدة عام، وأشارت إلى أنه يقوّض الديمقراطية في البلاد.

واعتبرت المحكمة أن جميع القرارات الصادرة عن برلمان الإقليم اعتبارا من تاريخ تمديد ولايته في أكتوبر 2022 تعتبر ملغاة وباطلة.

وبناء على الحكم القضائي، فقد أنهت رئيسة برلمان كردستان ريزوار فائق الأحد مهامها، مودعة الموظفين، فيما تعتزم رئاسة ديوان المجلس توجيه كتاب إلى وزارة المالية والاقتصاد لإحالة النواب على التقاعد.

وقال مسؤول الإعلام في برلمان الإقليم سامان أحمد بكر إن عملية التقاعد ستشمل جميع النواب، في إشارة إلى نواب كتلة الاتحاد الإسلامي وجماعة العدل وبعض نواب حركة التغيير الذين استقالوا من قبل، لكن استقالتهم تعد ملغاة بحكم قرار المحكمة الاتحادية.

وبحسب مسؤول الإعلام في البرلمان، فإن قانون الإصلاح الذي عملت عليه الكابينة التاسعة في حكومة إقليم كردستان، يقضي بأن عملية التقاعد تشمل 111 نائبا، ما لم يرفض النائب التقاعد ويريد العودة إلى وظيفته السابقة.

ويتشكل برلمان كردستان من 111 نائبا يجري انتخابهم كل أربع سنوات، وتعود آخر انتخابات في الإقليم إلى العام 2018 حيث حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني فيها على 45 مقعدا، يليه الاتحاد الوطني الكردستاني بـ21 مقعدا، وحركة التغيير بـ12 مقعدا، فيما توزعت بقية المقاعد على جماعة العدل، والاتحاد الإسلامي، وقوى أخرى.

و قال بكر في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن أي نائب برلماني لا يقل عمره عن 45 عاما ولديه 15 عاما من الخدمة سيحصل على 25 إلى 50 في المئة من راتبه الحالي عند تقاعده، وإذا كان أي عضو في البرلمان أقل من 45 عاما ولديه أقل من 15 عاما في الخدمة، فسيحصل على أقل من 25 في المئة من

معاشه التقاعدي.

وأصدر برلمان كردستان في التاسع من أكتوبر الماضي، القانون رقم 12 لتمديد ولايته الخامسة بعد انتهاء مدتها، وقرر البرلمان في الثاني والعشرين من مايو الماضي، إعادة تفعيل مفوضية الانتخابات والاستفتاء، لكن بناء على قرار المحكمة الاتحادية العليا، فإن إعادة التفعيل تعتبر "غير قانونية".

ويستبعد المتابعون إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية في الموعد الذي كان حدده في السابق رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني والذي يوافق الثامن عشر من نوفمبر المقبل، في ظل عدم توافق القوى السياسية ولاسيما الحزبين الرئيسيين "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" على حل القضايا الخلافية، ومنها تلك المتعلقة بمفوضية الانتخابات وكوتا الأقليات.

ويرى البعض أن رفض كلا الطرفين تقديم تنازلات لحل النقاط العالقة يعزز الشكوك في جدية كليهما للمضي قدما في إجراء الاستحقاق.

و وصف القيادي في جماعة العدل الكردستانية ريبوار محمد أمين، الاثنين، أوضاع إقليم كردستان بـ"الصعبة"، في ظل عدم وجود برلمان يقوم بمهامه.

وقال أمين في تصريحات لوكالة "بغداد اليوم" إن "إقليم كردستان يعيش فراغا ووضعا صعبا، ومن غير المعقول عدم الإسراع بإجراء الانتخابات لمراقبة الحكومة والقيام بإقرار القوانين المعطّلة التي ينتظرها المواطن الكردي".

وأضاف أن "من الواضح أن الأحزاب الحاكمة لا تريد إجراء الانتخابات في الوقت الحالي، لأن بقاء الإقليم دون برلمان يخدم مصالحها، ويعطي الحق لحكومة الإقليم بالتصرف بالأموال والإيرادات والمصالح العامة لكردستان دون الرجوع للبرلمان".

وأجرى إقليم كردستان منذ حصوله على الحكم الذاتي خمسة انتخابات تشريعية، كانت الأولى في عام 1992 والأخيرة في نوفمبر 2018.

المصدر: صحيفة العرب